تمكين المرأة وتأثيره على التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة

أ.د. مفيد ذنون يونس
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
mufeedthanoon61@gmail.com

الباحثة: رغد ضرغام عبدالفتاح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
raghadaldabbagh88@gmail.com

المستخلص:

إن أدبيات التنمية الاقتصادية تنطوي على رأيين حول النظر إلى اولوية تمكين المرأة لتحقيق التنمية الاقتصادية او أن التنمية الاقتصادية هي الشرط المسبق لتمكين المرأة.

شهدت الدول العربية تطوراً نسبياً في مؤشرات تمكين المرأة تعليمياً واقتصادياً وصحياً وسياسيا والسؤال هل انعكس هذا التحسن في حالة المرأة على التنمية الاقتصادية. ام ان مزيداً من التنمية هي شروط مسبقة وضرورية لتمكين المرأة. هذا البحث يحاول اكتشاف التأثير الذي تركه تطور مؤشرات تمكين المرأة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية. وذلك باستخدام بيانات السلسلة الزمنية لعشرة دول عربية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥، ويأتي استخدام بيانات السلسلة الزمنية وذلك لغرض تجاوز أوجه القصور التي تنتاب استخدام بيانات المقطع العرضي او البانل للدول المختلفة.

لقد وجد البحث تاثيراً معنوياً لتمكين المرأة في التنمية الاقتصادية، مما يدعو إلى المزيد من الجهد في تطوير مؤشرات تمكين المرأة في هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، مؤشرات التمكين، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين الصحي.

Women Empowerment and Its Impact on Economic Development in Selected Arab Countries

Prof. Dr. Mufeed Dhanoon youns
College of Administration and Economics
University of Mosul

Researcher: Raghad Dargham abd alfatah
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

Economic development literature contains two views, the first one consider women's empowerment is pre-condition to achieve economic development, the second believes that achieving economic development is the prerequisite to women's empowerment.

Arab countries have experienced a relative development in indicators of women's educational, economic, health and political empowerment, the question is whether this improvement in women's situation has affected economic development.

Or more development, is a precondition for women's empowerment. This research attempts to discover the impact of the development of women's empowerment indicators on economic development in Arab countries by using time series data for ten Arab countries for the period 1990-2015. The use of time series data is to overcome the limitations of using cross-sectional data or panel data.

The research has found a significant impact of women empowerment on economic development, which calls for more efforts in the development of women's empowerment indicators in these countries.

Keywords: women's empowerment, Enabling indicators, educational empowerment, economic empowerment, Health Empowerment

المقدمة

يعد الإنصاف بين الجنسين هدفاً إنمائياً بحد ذاته، فضلاً عن أثره المفيد على الأهداف الإنمائية الأخرى، لذا فأن وجود عدم الإنصاف بين الجنسين في اي بلد، سيكون مبرراً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يتناول هذه البحث تمكين المرأة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية إذ أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم المتداولة في معظم الدول، ولاسيما في المجالات التعليمية والاقتصادية والصحية والسياسية والاجتماعية، ولقد شكل أحد المفاهيم الرئيسة في منشورات الأمم المتحدة والمؤتمرات المحلية والدولية.

١. **مشكلة البحث:** هناك تأخر ملحوظ في مكانة المرأة تعليمياً واقتصادياً وسياسياً في الدول العربية بشكل عام مقارنة بمجموعات دولية أخرى. وقد اتخذت مجموعة الدول العربية خطوات مهمة باتجاه دعم إمكانات المرأة في المجتمع ووضع أُسس لمساواتها مع الرجل من خلال التشريعات والقوانين والنظم التي تهيئ للمرأة فرص التعليم والمشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي لها من خلال إدماجها في سوق العمل، ومنحها الحقوق السياسية، وزيادة فرص تعليمها، والاهتمام برعايتها صحياً. والسؤال المطروح هل أن تمكين المرأة سبب أم نتيجة؟ من جانب آخر فان هناك رأي يطرح نفسه بقوة مفاده ان التنمية الاقتصادية بحد ذاتها قد تكون سبباً في تحقيق تقدم في ميدان تمكين المرأة، ومن ثم فان تمكين المرأة سيكون نتيجة للتنمية وليس سببا لها.

٢. **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من الاهتمام المتزايد في العقود الأخيرة بموضوع تمكين المرأة باعتباره هدفا انمائيا بحد ذاته، فضلا عن اسهامه في تحقيق اهداف تنموية اخرى. لذلك احتل حيزاً مهماً في الدراسات والبحوث النظرية والتجريبية في العقود الاخيرة.

٣. **هدف البحث:** يتمثل هدف البحث في الإجابة على السؤال الأساسي: هل ان تطور البلد كفيل بتمكين المرأة ومن ثم لا حاجة لسياسات محددة لتحسين وضع المرأة؟ ام ان تمكين المرأة يعد الشرط الضروري لزيادة وتائر التنمية الاقتصادية؟

٤. **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها إن تمكين المرأة تعليمياً واقتصاديًا وسياسياً ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

٥. **منهجية البحث:** استخدم البحث منهج التحليل الكمي المستند إلى النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥ لمجموعة مختارة من الدول العربية.

٦. **هيكلية البحث:** سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول يتناول الاول منها الجانب النظري المتمثل في مفاهيم تمكين المرأة ومقاييسه ومؤشرات التمكين وانوع التمكين فضلاً عن عرض آليات تأثير العلاقة المتبادلة حول تمكين المرأة على التنمية الاقتصادية وعرض للدراسات والبحوث السابقة حول الموضوع.

وينصب الفصل الثاني في مقارنة مؤشرات تمكين المرأة في الدول العربية والعراق بالإضافة الى المقارنات الدولية لمؤشرات تمكين المرأة ومدى انعكاسه على التنمية الاقتصادية. اما

الفصل الثالث فيركز على الجانب العملي المتمثل في القياس التجريبي للعلاقة بين مؤشرات تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية في الدول العربية.

العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة: هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة. فمن جانب يمكن للتنمية وحدها أن تؤدي دورا رئيسيا في الحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ومن جانب آخر فإن استمرار التمييز ضد المرأة يمكن أن يعيق التنمية، وبعبارة أخرى بإمكان التمكين تسريع التنمية. يرى أولئك الذين يركزون على العلاقة الأولى أن المساواة بين الجنسين تتحسن عندما ينخفض الفقر. ولذلك يركز صناع السياسات على تهيئة الظروف للنمو الاقتصادي والازدهار، مع السعي، بطبيعة الحال، إلى الحفاظ على تكافؤ الفرص بين الجنسين، دون اعتماد استراتيجيات محددة تستهدف تحسين حالة المرأة. في المقابل يؤكد اخرون أهمية العلاقة الثانية من التمكين إلى التنمية من خلال القضاء على الفقر، والحد من وفيات الرضع، وتحقيق التعليم الشامل، وردم الفجوة بين الجنسين في التعليم. (Duflo, 2012: 1053)

اولاً. تأثير تمكين المرأة على التنمية الاقتصادية: يرى الاقتصاديين وصناع السياسة أن المرأة تلعب دورا أساسيا في التنمية. ولذلك ينبغي تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم والمشاركة السياسية وفرص العمل ليس فقط لأنه من الإنصاف القيام بذلك، ولكن أيضا لأنه سيكون له اثار مفيدة على مستوى المجتمع. (Duflo, 2012: 1064)

يلاحظ علماء الاجتماع أن وضع المرأة والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية الشاملة يميلان إلى السير جنبا إلى جنب. في أفقر خمس دول في عام ١٩٩٠، كان ٥ في المائة فقط من النساء البالغات يحصلن على تعليم ثانوي بقدر ما، أي نصف مستوى الرجال. أما في الربع الأغنى، فإن ٥١ في المائة من النساء البالغات حصلن على بعض التعليم الثانوي على الأقل، أي ٨٨ في المائة من الرجال. وهناك مقاييس أخرى لعدم المساواة بين الجنسين (في مجال الصحة أو الحقوق القانونية) ترسم صورة مماثلة. (Dollar & Gatti, 1999: 1). العديد من الدراسات وجدت دليلا واضحا على وجود علاقة بين تعليم الأمهات ودخلهن ورعاية الأطفال، ولاسيما صحة الطفل. وعلاوة على ذلك، فإن الارتباط بين تعليم الأمهات ودخلهن يكاد يكون دائما أقوى من العلاقة المقابلة المتمثلة بتعليم الآباء ودخولهم. (Duflo, 2012: 1065)

التعليم يعد عنصر هام في الفرص والتمكين وتجد عدد من الدراسات التجريبية أن الزيادة في تعليم المرأة يعزز أجورها وأن عوائد التعليم للمرأة كثيرا ما تكون أكبر من عوائد التعليم بالنسبة للرجال. وتبين الأدلة التجريبية أيضا أن الزيادات في تعليم الإناث تحسن من نتائج التنمية البشرية مثل بقاء الطفل وصحته ومدارسه؛ إن لزيادة معينة في تعليم المرأة تأثير أكبر على هذه النتائج اعلاه من الزيادة المساوية في تعليم الرجال. (مشار اليه في Morrison, et al., 2007: 1)

لقد بينت الدراسات التجريبية التي تربط عدم المساواة بين الجنسين في التعليم بالخصوبة ووفيات الأطفال ان النساء اللاتي لديهن أكثر من ٧ سنوات من التعليم في أفريقيا عادة ما يكون لديهن عدد أقل من الأطفال مقارنة بالنساء اللواتي ليس لديهن أي تعليم، بالإضافة إلى هذا الأثر المباشر، فإن انخفاض عدم المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس له أثر سلبي إضافي على معدل الخصوبة، ففي الدول التي تقل فيها نسبة الإناث/الذكور في الالتحاق عن ٠،٤٢ لديها في المتوسط ٠،٥ طفل إضافي عن الدول التي تزيد فيها نسبة الالتحاق بالمدارس عن ٠،٤٢ (بالإضافة إلى الأثر المباشر لانخراط الإناث في الخصوبة). وقد وجدت روابط مماثلة بين عدم المساواة بين

الجنسين في التعليم ووفيات الأطفال. وهكذا فإن تخفيض التحيز الجنساني في التعليم يؤدي مهمتين كبيرين هما تخفيض الخصوبة ووفيات الأطفال، بالإضافة إلى أثره على النمو الاقتصادي (Klasen, 1999: 5). إذا كان الفتيان والفتيات لديهم توزيع متماثل للقدرات الفطرية، فإن عدم مساواة بين الجنسين في التعليم ستعني أن الفتيان الأقل قدرة من الفتيات سيحصلون على فرصة التعليم، وأن متوسط القدرة الفطرية لأولئك الذين يحصلون على التعليم سيكون أقل مما هو عليه الحال إذا ما حصل الفتيان والفتيات على فرص تعليمية متساوية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تخفيض إنتاجية رأس المال البشري في الاقتصاد وبالتالي يقلل من النمو الاقتصادي. كما انه يخفض تأثير تعليم الذكور على النمو الاقتصادي ويزيد من أثر تعليم الإناث. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن أيضا أن يقلل من معدل الاستثمار حيث أن العائد على الاستثمارات يكون أقل في بلد يكون فيه رأس المال البشري ضعيفا. وتشير الدراسات إلى أن هذا النوع من التأثير وحده يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نمو حصة الفرد بنحو ٠،٣ في المائة سنويا في البلد الذي يشابه عدم المساواة بين الجنسين في التعليم المستويات الملاحظة في أفريقيا اليوم. (Klasen, 1999: 6). على غرار تأثير عدم المساواة في التعليم، من المرجح أن يؤدي الحد من فرص العمل لدى النساء إلى ضمان أن يكون متوسط قدرة القوة العاملة أقل مما هو عليه في غياب هذا التفاوت بين الجنسين في العمالة وهذا بدوره سوف يقلل من نمو الاقتصاد.

هناك أدلة كثيرة على أنه عندما تكون المرأة قادرة على تطوير إمكاناتها في سوق العمل، يمكن أن تكون هناك مكاسب كبيرة في الاقتصاد الكلي. فقد قدرت خسائر الناتج المحلي الإجمالي للفرد التي تعزى إلى الفجوات بين الجنسين في سوق العمل بما يصل إلى ٢٧ في المائة في بعض المناطق. وأن رفع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى مستويات الذكور سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في دول مثل، الولايات المتحدة بنسبة ٥ في المائة وفي اليابان بنسبة ٩ في المائة وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٢ في المائة، وفي مصر بنسبة ٣٤ في المائة (Saqib, et.al., 2016: 79-80).

علاوة على ذلك، يمكن أن تسهم الحواجز الصناعية التي تحول دون توظيف الإناث في القطاع الرسمي في ارتفاع تكاليف اليد العاملة وانخفاض القدرة التنافسية الدولية، نظرا لأن المرأة تمنع فعليا من تقديم خدماتها في مجال العمل بأجور أكثر تنافسية. وفي هذا السياق، قد يكون من المهم الإشارة إلى أن حصة كبيرة من نجاح صادرات اقتصادات جنوب شرق آسيا قد استندت إلى التصنيع الخفيف المكثف للإناث (Klasen, 1999: 8) .

هكذا يبدو أن هناك بعض الأسباب الجيدة للاعتقاد بأن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والعمالة قد يكون له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

مثلاً إن نماذج الإنتاج الصحي (models of health production) على مستوى الأسرة تؤكد على أهمية تعليم الأم فضلا عن قدرتها على المساومة. التعليم الاكثر يزيد من معرفتها الصحية التي تحسن من قدرتها على تعزيز صحة أطفالها، وتزيد قدرتها على المساومة من دورها في ادارة موارد الأسرة التي غالبا ما تؤدي إلى زيادة مخصصات صحة الأطفال وتغذيتهم مقارنة بأزواجهم. فعلى سبيل المثال، وجد أن تأثير الدخل غير المكتسب على بقاء الطفل كان أكبر بمقدار ٢٠ مرة إذا كانت الدخل قد جلبته الأم أكثر مما لو جلبه الأب. (Klasen, 1999: 9). يجب أن تكون التدابير الاقتصادية مصحوبة بتغييرات مدنية تجعل للمرأة دورا أكثر وضوحا في المناصب القيادية وتتيح

لها المشاركة في تشكيل النقاش. وتبين البحوث أن الظهور visibility هو البعد الرئيسي للتمكين وهو يوجد نماذج وطنية يحتذى بها ويشجع النساء الأصغر سنا على التقدم في حياتهن المهنية. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، أحرزت المرأة تقدما بفضل بروزها الوطني. واحتلت مناصب سياسية رفيعة المستوى، وشكلن ٣٩ في المائة من أعضاء البرلمان، مقابل ٦ في المائة في عام ١٩٩٠. ويعزز هذا الوضع التكامل الاقتصادي، إذ تبلغ نسبة النساء في الأرجنتين الآن ٤٠ في المائة من القوى العاملة، وفقا للبنك الدولي.(Saqib, et.al, 2016: 80)

إنّ دعم المرأة في السياسات الحكومية والحزبية المحلية والوطنية فضلاً عن دعم مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية وحركات المرأة إذ يمثل أحد المناهج المهمة لدعم تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية إلى جانب دعم البرامج الواسعة لإرساء الديمقراطية والحكم والتركيز بقوة على تنمية المجتمع. (UN, 1995: 151). يمكن تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في الصوت، من حيث القدرة على التأثير والمساهمة في عملية التنمية، على مستويين. الأول هو في ساحة المشاركة في العمليات السياسية. ويقاس ذلك عادة بحصة البرلمانيين أو الوزراء من النساء. وهناك مجال ثان داخل الأسرة، حيث يمكن أن تؤثر درجة قدرة المرأة على المساومة على قرارات الأسر وتخصيص الموارد. في مجال الصوت السياسي، لا توجد أدلة تجريبية على أن زيادة مشاركة المرأة تؤثر على النمو. وعلى الرغم من أن بعض البحوث الحديثة، تشير إلى أن النساء المنتخبات للمجالس القروية في الهند مثلا لديهن تفضيلات مختلفة لأنواع السلع العامة التي ينبغي توفيرها عن تلك التي يفضل الرجال توفيرها-فالنساء يفضلن الاستثمار في المياه والوقود والطرق، في حين يفضل الرجال الاستثمار في التعليم، لكن لم يتم اثبات تأثير ذلك على النمو والتخفيف من وطأة الفقر (Morrison, et al., 2007: 34). يجد الكثيرين إن التنمية الاقتصادية وحدها لن تكون على الأرجح كافية لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المستقبل المنظور، وسيتعين وضع سياسات للتعجيل بهذه العملية.

تطور مؤشرات تمكين المرأة العربية دفعتنا للاهتمام بدراسة الصلة بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي. ويتبين من استعراض الكتابات الموجودة أن معظم الدراسات السابقة في العلاقة بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي تستخدم بيانات المقطع العرضي او البانل لدول مختلفة. إن استخدام الانحدار المبني على المقطع العرضي لا يخلو من المشاكل، نظرا لأنه لا يأخذ في الحسبان البعد الزمني. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تعطي تقديرات المقطع العرضي انطباعا خاطئا عن تأثير تنمية تمكين المرأة على النمو الاقتصادي نظرا لأنها تفترض تجانس الدول المختلفة في النموذج. وبما أن الدول قد تختلف اختلافا كبيرا فيما يتعلق بالسياسات الوطنية والاقتصادية المستخدمة، فقد لا تكون النتائج صحيحة بالنسبة لبلد معين. دفعت أوجه القصور التي شابت نتائج البحوث التي تستخدم المقطع العرضي عددا من الباحثين إلى الاعتماد على أسلوب السلاسل الزمنية لدراسة العلاقة بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي على بيانات فرادى الدول. لا توجد دراسات تجريبية تشير إلى الدول العربية، ولكن هناك استنتاجات شاملة. تم تصميم هذه الدراسة لاستخدام أحدث البيانات المتاحة لمجموعة مختارة من الدول العربية وإجراء تحليل حول العلاقة بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي.

ثانيا. تأثير التنمية الاقتصادية على تمكين للمرأة: تؤدي التنمية الاقتصادية إلى انتشال الأسر الفقيرة من حالة شظف العيش، ولان الفقر غالبا ما يكون على حساب النساء كونهن الحلقة الأضعف

في تلك الأسر، فإن زيادة الموارد المتاحة سيصب في صالح النساء. بالتالي فأن مجرد الحد من قبضة الفقر على الأسر الفقيرة ومساعدتها على التعامل مع الأزمات يمكن أن يحسن رفاه المرأة (Duflo, 2012: 1054). التنمية الاقتصادية وزيادة وتائر تعليم المرأة ولاسيما في الدول ذات المعدلات العليا في نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي من الامور التي تساعد المرأة على التقليل من وفيات الاطفال الرضع والامهات، فضلاً عن انخفاض نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز والملاريا وتحسين صحة المرأة، وكذلك قدرة المرأة على الوعي بالرعاية الصحية للولادة. إذ تتمتع المرأة المتعلمة بالمهارات والمعارف اللازمة للنظام الغذائي لها ولأسرتها. (Syomwene & Kindiki, 2015: 40). من جانب آخر مع تقدم التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل والتعليم تنخفض الخصوبة. وبما ان النساء أكثر عرضة للوفاة مقارنة بالرجال في سن الإنجاب بسبب أن النساء يحملن ويلدن، وذلك بحد ذاته نشاط خطير على صحة المرأة، فان تقليل الخصوبة في حد ذاته يقلل عدد وفيات النساء. ان احتمالية وفيات النساء العالية يشكل سببا لانخفاض الاستثمار الأبوي في مرحلة طفولة الإناث: فإذا توقع الوالدان أن تكون الفتيات أكثر عرضة للوفاة من الفتيان، فسيميلان للاستثمار في الأولاد أكثر. وقد وجدت دراسات تجريبية أن الانخفاض المفاجئ في وفيات الأمهات في سريلانكا أدى إلى تقارب في مستوى تعليم الأولاد والبنات. ومن ثم فان هناك طريقين يمكن من خلالهما أن تحقق التنمية الاقتصادية تحسنا في الرفاه النسبي للمرأة: عن طريق تخفيض احتمالية الوفاة في كل ولادة من جانب، ولأن التنمية الاقتصادية تسير جنبا إلى جنب مع انخفاض الخصوبة من جانب آخر. (Duflo, 2012: 1056)

التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة فرص اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وزيادة معدل مشاركتها في سوق العمل بما يؤدي إلى تحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية، وتشمل حصولها على فرص التوظيف التي تؤمن للمرأة مصدراً ثابتاً للدخل ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل. (الدراغمة، ٢٠١٤: ٩).

هناك ارتباط قوي بين التنمية الاقتصادية والحقوق القانونية للمرأة في مجالات متنوعة مثل حقوق الملكية، والحصول على الأراضي، والحصول على القروض المصرفية، والعنف ضد المرأة، وسياسة الإجهاض، وما إلى ذلك (Duflo, 2012: 1059-60).

وضع المرأة في الدول العربية: الجدول (١) يلخص بعض المؤشرات المتعلقة بالوضع النسبي للمرأة والرجل بمعايير عام ١٩٩٤ ومعايير عام ٢٠١٤ في الدول العربية. ويتجلى كلا من التفاوت النسبي بين المرأة والرجل، ومدى حدوث تحسينات على مدى السنوات العشرين الماضية، في عدد من المجالات. ففي مجال الحصول على التعليم: في الدول العربية، يعكس مؤشر التكافؤ بين الجنسين للالتحاق بالتعليم الثانوي تحسنا في صالح الفتيات حيث بلغ ٩٢% في العام ٢٠١٤ في حين لم يزد عن ٨٠% قبل عشرين عاما. وقد بلغ معدل التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية ٦٨% في عام ٢٠١٤، في حين بلغ معدل التحاق الفتيان ٧٣% للعام ذاته. بما يؤشر تطورا نوعيا في صالح الفتيات عما كان عليه الحال قبل عشرين عاما حيث كانت المعدلات على التوالي ٤٨% للفتيات و ٦٠% للفتيان لعام ١٩٩٤. وفي الوقت عينه أصبح الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٣% و ١٠٠% لكل من الفتيات والفتيان على التوالي لعام ٢٠١٤، مما يدل على التطور الحاصل من قبل الفتيات حول الالتحاق بالتعليم الابتدائي عما كانت عليه عام١٩٩٤ والبالغة ٧٦,٤% لصالح الفتيات و٩١,٤ لصالح الذكور كما هو موضح بالجدول (١). وفي فرص سوق العمل: يلاحظ تدني نسبة

المشاركة في العمل الكلية من بين إجمالي السكان في سن العمل (١٥-٦٤) في عام ٢٠١٤ بلغت ٥٣% وهي لم تزد كثيرا عما كانت عليه قبل عشرين عاما حيث بلغت حينها ٥١%. ولكن هذه النسبة تخفي في ثناياها تفاوتا حادا بين فرص حصول النساء على العمل في مقابل الرجال. حيث يقل احتمال عمل النساء، فنسبة النساء العاملات في سن العمل بلغ ما يقارب ٢٥% عام ٢٠١٤ بينما بلغ للرجال ما يقارب ٧٨% للعام ذاته، الا ان المؤشرات قبل عشرين عاما كانت النسب ما يقارب ٢٢% للنساء و٧٩% للرجال. وهنا يمكننا ايضاً ان نؤشر تحسنا نسبيا طفيفا في صالح النساء مقارنة بالرجال الذين تدنت نسبة تشغيلهم، فبلغت نسبة معدل مساهمة النساء إلى الرجال في قوة العمل ٣٣% في العام ٢٠١٤ في حين انها لم تزد عن ٢٧% قبل عشرين عاما. كما موضح في الجدول ادناه. وعموما يؤشر نسب بطالة أعلى للنساء مقارنة بالرجال. فبطالة النساء تشكل حوالي ٢١% من قوة العمل النسائية مقارنة بأقل من ٩% للرجال في عام ٢٠١٤، وهي اقل بشكل طفيف عما كان عليه الحال قبل عشرين عاما حيث كانت النسب تبلغ ما يقارب ٢٣% للإناث و١١% للذكور. في الوقت الذي شكلت نسبة البطالة الإجمالية في الدول العربية حوالي ١٢% في عام ٢٠١٤ مقارنة بحوالي ١٣% قبل عشرين عاما من كلا الجنسين كما موضح بالجدول(١).

وفي التمثيل السياسي: شكلت النساء ما يقارب ١٨% من أعضاء المجالس النيابية العربية في العام ٢٠١٤ في حين كانت النسبة ٤% فقط عام ١٩٩٧ بما يؤشر تطورا ملحوظا في هذا الجانب. كما موضح بالجدول ادناه.

الجدول (١): مؤشرات الوضع النسبي للمرأة العربية

المؤشر	1994		2014	
	ذكور%	إناث%	ذكور%	إناث%
مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي (إجمالي) (GPI)	٠,٨٠		٠,٩٢	
نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي (إجمالي)	٦٠,٢	٤٨,٣	٧٣,٣	٦٧,٩
نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (إجمالي)	٩١,٤	٧٦,٤	١٠٠,٢	٩٣,٦
نسبة النساء في قوة العمل الإجمالية	٢٠,٤		٢٢,٣	
نسبة البطالة (حسب الجنس) من قوة العمل (حسب الجنس)	١١,١	٢٢,٧	٨,٨	٢١,٢
نسبة البطالة من إجمالي قوة العمل	١٣,٤		١١,٥	
نسبة الاشتراك الكلية (رجال ونساء) بقوة العمل (من السكان بعمر ١٥-٦٥)	٥٠,٩		٥٣,١	
نسبة الاشتراك بقوة العمل حسب الجنس (من السكان بعمر ١٥-٦٥)	٧٨,٥	٢١,٦	٧٨,٤	٢٤,٩
نسبة النساء إلى الرجال في الاشتراك بقوة العمل	٢٧,٢		٣٢,٦	
نسبة مقاعد البرلمان التي تحوزها النساء	---	٣,٧ (١٩٩٧)	---	١٧,٧

المصدر: اعد من قبل الباحث استناداً إلى إحصائيات البنك الدولي:

World Bank, World Development Indicators, 2017, https://data.worldbank.org/products/wdi

من ناحية اخرى يلاحظ تأخر الدول العربية في ميدان تمكين المرأة (المتمثلة بالتعليم والتشغيل، والمشاركة السياسية، والصحة) مقارنة بمجموعات دولية اخرى. والشكل (١) ادناه يظهر إن مؤشرات تمكين المرأة لعام ٢٠١٥ في الدول العربية تقل عن نظيراتها في كل من الاتحاد الأوروبي، وشرق آسيا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، لمعظم المؤشرات. في حين أنها في وضع نسبي أفضل مما عليه الحال في جنوب أسيا، وأفريقيا.

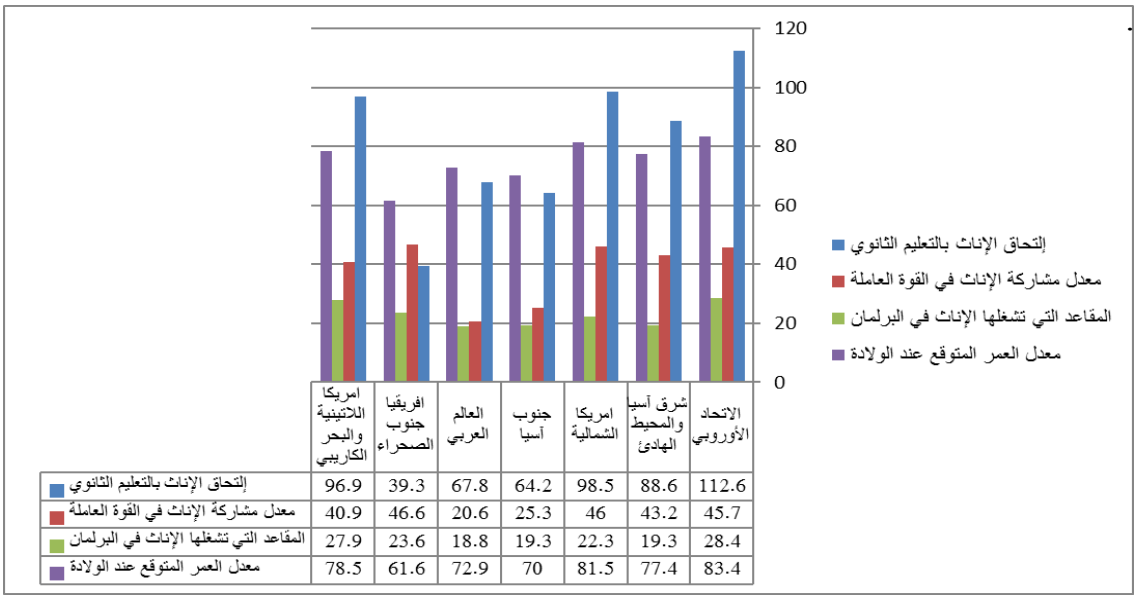

	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	افريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي	جنوب آسيا	امريكا الشمالية	شرق آسيا والمحيط الهادئ	الاتحاد الأوروبي
إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي	96.9	39.3	67.8	64.2	98.5	88.6	112.6
معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة	40.9	46.6	20.6	25.3	46	43.2	45.7
المقاعد التي تشغلها الإناث في البرلمان	27.9	23.6	18.8	19.3	22.3	19.3	28.4
معدل العمر المتوقع عند الولادة	78.5	61.6	72.9	70	81.5	77.4	83.4

الشكل (١): مؤشرات تمكين المرأة في الدول العربية مقارنة بالمجموعات الدولية لعام (٢٠١٥)
المصدر: اعد من قبل الباحث بالاستناد إلى إحصائيات البنك الدولي

تقدير تأثير تمكين المرأة في التنمية الاقتصادية: يُناقش هذا الجزء تأثيرات التمكين-التنمية المتسقة والمتعاكسة في علاقتها من خلال أنموذج المعادلات الآنية والذي يُبين طبيعة هذه التأثيرات، والتي تم استنباطها من الإطار النظري للبحث، فضلاً عن مجموعة من الدراسات التجريبية في مجالات تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2S.L.S).

اولاً. توصيف الأنموذج المستخدم في التقدير:

$$GDPPC=b_0 +b_1 Y_i +b_2POP$$
$$Yi = b_0 + b_1gdp +b_2Fe + b_3CL$$

متغيرات النموذج

❖ **المتغيرات المعتمدة**

١. مستوى التنمية الاقتصادية معبراً عنه بحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDPPC) بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠.

٢. مؤشر تمكين المرأة (Y_i) ويعبر عنه بالتمكين التعليمي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الصحي.

أ. التمكين التعليمي (Edu): معبراً عنه بنسبة التحاق الإناث بالتعليم الثانوي إلى الذكور هو عدد الإناث المسجلات في الصف الأخير من المرحلة الثانوية مقسوماً على عدد الذكور المسجلين في سن التعليم الثانوي.

ب. التمكين الاقتصادي (LE): معبراً عنه بنسبة الإناث إلى الذكور في المشاركة بالقوة العاملة، هي نسبة النساء النشيطات اقتصاديا من (١٥-٦٤) إلى الذكور النشيطين اقتصادياً بنفس الفئة العمرية.

ج. التمكين الصحي (Age): معبرا عنه بمعدل العمر المتوقع للإناث عند الولادة، هو عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة للإناث.

❖ **المتغيرات المستقلة**

١. معدل النمو السكاني (POP): وتأثيره على التنمية الاقتصادية محل جدل بين الاقتصادين. وهناك ثلاث وجهات حول تأثيره على التنمية. فمن وجهة نظر المالثاسيون الجدد أن السيطرة على النمو السكاني شرط لتحقيق أي مكاسب تنموية. وهناك من يرى انه ليس هناك علاقة سببية بين النمو السكاني والتنمية، ومن وجهة نظر أخرى من يرون أن للنمو السكاني تأثير موجب على التنمية الاقتصادية. (يونس،٢٠١١: ٢٣٥-٢٥٢).

٢. معدل الخصوبة الكلي (Fe): هو متوسط عدد الاطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال مدتها الانجابية الطبيعية، إذا كان سلوكها الانجابي طول مدة حياتها يطابق معدل الخصوبة الخاصة بالعمر في سنة معينة. ويكون تأثيره عكسي على مؤشرات تمكين المرأة. فكلما انخفضت الخصوبة أدت إلى ارتفاع معدلات التعليم والعمل والصحة.

٣. الحريات المدنية (CL): هي الحقوق التي يزاولها الفرد بهدف تحقيق مصلحة فردية خاصة كحرية التعليم والعمل والتجول والاستقرار، والحقوق العائلية كحق الزواج وحقوق الأطفال، والحماية والأمن وحق الحياة كالكرامة والسلامة الشخصية، وتكون ذات تأثير موجب على مؤشرات تمكين المرأة.

ثانيا. تحليل النتائج والمناقشة: لقد تم تقدير النموذج باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) وشمل التحليل عشرة دول عربية وهي (قطر، البحرين، مصر، الاردن، موريتانيا، جيبوتي، الجزائر، المغرب، لبنان، تونس)، وهي الدول العربية التي توفرت عنها بيانات كافية لتقدير نموذج البحث.

١. **التأثير المتبادل بين التمكين التعليمي للمرأة والتنمية الاقتصادية:** تم تقدير نموذج التمكين التعليمي باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS).

$$GDPPC= b_0+b_1\ EDU +b_2\ POP +u_1 \ldots. (1)$$

$$EDU= b_0+b_1\ GDPPC +b_2\ FE + b_3\ CL + u_2 \ldots. (2)$$

إذ أن:

GDPPC: مستوى التنمية الاقتصادية.

EDU: التمكين التعليمي.

POP: النمو السكاني.

FE: معدلات الخصوبة.

CL: الحريات المدنية.

الجدول (٢): نتائج تقدير نموذج التمكين التعليمي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

الدولة	المعادلات	b_0	b_1	b_2	b_3	R Square	F
قطر	GDPPC	11410.1 (41.6)	-32132.4 (-10.5)	212.7 (2.9)	---	55	3.2
	EDU	5.2 (3.6)	-4.2 (-2.7)	-0.3 (-2.2)	-0.7 (-1.1)	98	446.2
البحرين	GDPPC	-48935.3 (-6.5)	68625.1 (9.3)	-392.5 (-4.6)	---	81	32.3
	EDU	0.8 (7.3)	1.7 (3.8)	0.1 (0.4)	-0.1 (-2.5)	67	6.1
الجزائر	GDPPC	226.8 (0.1)	3499.8 (2.2)	1128.1 (6.8)	--- -0.1	96	187.6
	EDU	1.2 (16.1)	5.1 (5.4)	-0.1 (-17.1)	(-1.1)	96	186.1
المغرب	GDPPC	-716.2 (-0.3)	5080.2 (3.1)	1038.3 (16.2)	---	98	747.1
	EDU	0.9 (15.9)	4.1 (4.2)	-0.1 (-7.2)	-0.1 (-1.8)	94	118.8
مصر	GDPPC	-3197.4 (-2.3)	5294.1 (5.5)	661.1 (8.1)	--- 0.1	97	280.1
	EDU	0.8 (9.8)	0.1 (8.2)	-0.1 (-5.1)	(1.8)	94	126.8
جيبوتي	GDPPC	-1267.3 (-3.1)	34744.1 (7.4)	44.5 (1.9)	--- 0.5	75	22.4
	EDU	0.1 (1.7)	0.8 (6.8)	-0.4 (-3.1)	(3.9)	72	19.6
موريتانيا	GDPPC	7097.5 (10.8)	-1359.3 (-5.872)	49.8 (0.5)	---	90	68.5
	EDU	3.4 (12.7)	-0.2 (-2.8)	-0.3 (-9.4)	-0.1 (-2.7)	95	160.1
الاردن	GDPPC	178.1 (1.1)	-174.2 (-1.1)	-0.3 (-0.7)	--- 0.1	.088	0.7
	EDU	1.1 (20.1)	-0.1 (-0.7)	-0.1 (-0.9)	(0.3)	.087	0.6
تونس	GDPPC	9886.1 (5.2)	-1517.5 (-1.1)	396.6 (2.8)	--- 0.1	98	468.1
	EDU	1.1 (14.4)	5.5 (6.4)	-0.1 (-12.3)	(1.1)	98	373.7
لبنان	GDPPC	9403.1 (4.5)	8887.9 (2.9)	-97.8 (-1.8)	---	82	33.3
	EDU	0.4 (5.9)	2.4 (3.4)	0.1 (8.8)	0.1 (4.1)	89	61.8

الارقام بين الاقواس تشير إلى قيمة (t) المحتسبة.

أشرت النتائج الموضحة في جدول (٢) أن تأثير التمكين التعليمي المعبر عنه بمعدل قيد الإناث في التعليم الثانوي نسبة إلى الذكور (EDU) كان موجبا ومعنويا على التنمية الاقتصادية (GDPPC) في ستة دول هي البحرين والجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي ولبنان، وكان سالباً ومعنوياً في حالتين فقط. ونجد أن التأثير الموجب للتنمية الاقتصادية على التمكين التعليمي كان معنوياً في سبع دول هي البحرين والجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي وتونس ولبنان، في حين ان التأثير السالب ظهر في حالتين فقط.

النتائج تعكس أيضا التأثير المعنوي الموجب للنمو السكاني في ستة دول على النمو الاقتصادي في حين كان التأثير سالبا ومعنويا في حالتين فقط. من جانب آخر كان تأثير ارتفاع معدلات الخصوبة

سالبا على التمكين التعليمي للمرأة. بالمقابل ازدادت وبشكل معنوي فرص التمكين التعليمي للمرأة مع ازدياد هامش الحريات العامة في ثلاث دول، بينما كان التأثير سالبا ومعنويا في أربع دول.

٢. **التأثير المتبادل بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية الاقتصادية:** تم تقدير نموذج التمكين الاقتصادي للمرأة بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S)

$GDPPC=b_0 + b_1\ LE + b_2\ POP + u_1$... (3)

$LE=b_0 + b_1\ GDPPC + b_2\ FE + b_3\ CL + u_2$.... (4)

إذ أن: (GDPPC: مستوى التنمية الاقتصادية، LE: التمكين الاقتصادي، POP: النمو السكاني، FE: معدلات الخصوبة، CL: الحريات المدنية).

الجدول (٣): نتائج تقدير نموذج التمكين الاقتصادي للمدة (٢٠١٥-١٩٩٠)

الدولة	المعادلات	b_0	b_1	b_2	b_3	R square	F
قطر	GDPPC	87844.1 (3.1)	4.7 (0.1)	-218.1 (-1. 2)	---	90	67.8
	LE	95.7 (4.6)	0.1 (-0.8)	-5.7 (-2.3)	-3.6 (-3.6)	85	42.1
البحرين	GDPPC	-771.1 (-2.1)	55.8 (1.4)	403.2 (39.1)	---	99	1134.1
	LE	3.2 (1.1)	0.1 (7.2)	-5.8 (-5.3)	0.7 (0.6)	90	69.3
الجزائر	GDPPC	1650.4 (1.6)	146.2 (3.8)	362.1 (2.8)	---	97	257.4
	LE	-3.6 (-1.5)	0.1 (16.3)	-0.5 (-2.4)	0.7 (3.2)	95	141.2
المغرب	GDPPC	5530.5 (7.2)	-4.7 (-0.2)	947.4 (10.3)	---	98	511.1
	LE	52.4 (10.5)	-0.1 (-2.5)	-1.7 (-2.2)	-1.8 (-2.9)	64	5.1
مصر	GDPPC	3301.6 (12.6)	65.2 (4.3)	-246.3 (-1.2)	---	96	217.3
	LE	-5.4 (-1.1)	0.1 (8.3)	6.2 (9.6)	-0.2 (-0.6)	86	48.2
جيبوتي	GDPPC	26317.4 (11.1)	-326.1 (-10.3)	59.1 (3.1)	---	85	42.5
	LE	64.4 (44.6)	0.1 (2.5)	-4.1 (-36.1)	0.1 (0.4)	90	718.7
موريتانيا	GDPPC	11861.4 (5.9)	-89.6 (-4.1)	70.4 (0.6)	---	86	45.3
	LE	96.7 (19.1)	-0.1 (-1.8)	-11.9 (-15.1)	0.1 (0.4)	98	359.6
الاردن	GDPPC	108.8 (6.5)	-2.4 (-6.6)	-0.1 (-.6)	--- 0.3	68	15.6
	LE	35.7 (6.3)	-0.2 (-1.6)	-4.2 (-6.5)	(0.3)	76	24.3
تونس	GDPPC	6512.1 (2.2)	26.1 (0.4)	579.7 (4.6)	---	98	444.1
	LE	34.6 (25.7)	0.1 (13.9)	-3.5 (-16.5)	0.1 (0.4)	99	1022.6
لبنان	GDPPC	6096.4 (0.7)	165.5 (1.1)	-49.6 (-0.7)	--- -0.3	76	23.3
	LE	34.1 (7.1)	0.1 (1.6)	-4.1 (-5.1)	(-0.7)	84	41.1

الارقام بين الاقواس تشير إلى قيمة (t) المحتسبة.

وتظهر التقديرات المبينة في جدول (٣) أن مشاركة الإناث في القوة العاملة كنسبة من الذكور (LE) لها تأثير موجب ومعنوي على التنمية الاقتصادية GDPPC في دولتين فقط، في حين أن التأثير كان سالبا ومعنويا في ثلاث دول. بينت التقديرات أن تأثير التنمية الاقتصادية على مشاركة الإناث في القوة العاملة كنسبة من الذكور كان موجباً معنوياً في خمسة دول هي البحرين والجزائر ومصر وجيبوتي وتونس، في حين كان التأثير سالبا في دولتين فقط. ونخلص ان التنمية الاقتصادية هي الشرط الضروري لتحقيق تمكين المرأة اقتصاديا، وربما يكون السبب في ذلك أن فرص التشغيل المتاحة للنساء لا ترتبط بجنس المشتغل قدر ارتباطها بالفرص التشغيلية المتاحة في الاقتصاد ككل.

وتبين أيضا أن انخفاض خصوبة المرأة تساهم معنويا في زيادة تمكينها الاقتصادي ومشاركتها في القوة العاملة. في حين لم يظهر للحريات العامة تأثير يذكر على التمكين الاقتصادي في اغلب الدول.

٣. **التأثير المتبادل بين التمكين الصحي للمرأة والتنمية الاقتصادية:** تم تقدير معادلتي نموذج التمكين الصحي للمرأة بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S):

$$GDPPC=b_0+b_1\ AGE + b_2\ POP +u_1 \ldots. (5)$$

$$AGE= b_0+b_1\ GDPPC +b_2\ FE +b_3\ CL +u_2 \ldots. (6)$$

إذ أن:

GDPPC: مستوى التنمية الاقتصادية.

LE: التمكين الاقتصادي.

POP: النمو السكاني.

FE: معدلات الخصوبة.

CL: الحريات المدنية.

وبينت النتائج التي يظهرها الجدول (٤) أن تأثير التمكين الصحي للمرأة (AGE) المتمثل بالعمر المتوقع عند الولادة للإناث كان موجبًا ومعنويا على التنمية الاقتصادية في سبعة دول هي قطر والبحرين والجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي وموريتانيا.

وجد ايضا ان تأثير التنمية الاقتصادية كان موجبا ومعنويا على التمكين الصحي للمرأة في ثمانية دول هي قطر والبحرين والجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي وموريتانيا وتونس. من جانب آخر وجد أن للنمو السكاني تأثيراً معنوياً موجباً على التنمية الاقتصادية في خمس دول. بالمقابل كان للخصوبة العالية تأثيراً معنوياً سالباً على تمكين المرأة صحيا في تسع دول عربية، أما الحريات العامة فكان تأثيرها موجبا ومعنويا في ستة دول.

الجدول (٤): نتائج تقدير نموذج التمكين الصحي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

الدولة	المعادلات	b_0	b_1	b_2	b_3	R Square	F
قطر	GDPPC	-471230.7 (-6.5)	884.3 (7.7)	-115.4 (-1.5)	---	97	272.7
	AGE	76.5 (54.4)	4.8 (3.2)	-1.1 (-6.5)	0.2 (3.9)	98	539.2
البحرين	GDPPC	-1419.6 (-5.9)	300.2 (63.9)	177.1 (7.5)	---	99	3020.8
	AGE	4.3 (1.1)	0.1 (6.2)	0.9 (0.6)	2.3 (1.5)	93	108.9
الجزائر	GDPPC	-10220.6 (-3.9)	187.1 (6.1)	351.9 (4.1)	---	98	419.7
	AGE	55.1 (37.5)	0.1 (25.6)	-1.1 (-8.1)	0.4 (3.1)	98	429.5
المغرب	GDPPC	-9790.2 (-7.2)	161.9 (11.1)	79.6 (9.3)	---	98	3437.6
	AGE	66.2 (57.1)	0.1 (26.8)	-2.1 (-11.3)	0.1 (-0.1)	94	1205.1
مصر	GDPPC	-13578.6 (-5.0)	206.8 (6.6)	649.9 (9.0)	---	98	351.3
	AGE	69.0 (41.9)	0.03 (12.8)	-1.6 (-8.4)	0.1 (1.8)	97	327.6
جيبوتي	GDPPC	-12120.7 (-9.8)	194.1 (11.2)	22.2 (1.2)	---	87	49.4
	AGE	54.4 (63.2)	0.1 (18.8)	-1.5 (-23.5)	0.9 (6.2)	98	408.6
موريتانيا	GDPPC	-12814.0 (-2.0)	196.0 (2.6)	-269.9 (-2.5)	---	81	31.7
	AGE	77.3 (62.5)	.003 (3.1)	-3.4 (-17.7)	0.2 (3.1)	98	618.3
الاردن	GDPPC	316.3 (2.2)	-3.6 (-2.2)	-0.3 (-0.8)	---	47	2. 8
	AGE	81.1 (48.2)	-0.1 (-0.5)	-2.1 (-10.6)	0.2 (1.1)	89	62.1
تونس	GDPPC	272.9 (0.1)	87.9 (1.1)	660.7 (5.3)	---	98	470.7
	AGE	80.6 (131.8)	0.1 (15.3)	-3.1 (-31. 4)	-0.2 (-5.4)	99	2456.4
لبنان	GDPPC	27497.4 (2.6)	-119.9 (-1.2)	-92.2 (-1.5)	---	76	23.6
	AGE	91.7 (33.5)	2.3 (0.1)	-6.3 (-14.1)	-0.3 (-1.2)	96	185.1

الارقام بين الاقواس تشير إلى قيمة (t) المحتسبة.

الاستنتاجات: تناول البحث التأثير المتبادل بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، وقد وجد بالفعل تأثيرات متعاكسة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية في اغلب الدول العربية؟

شهدت الدول العربية تحسنا مهما في ميدان تمكين المرأة تعليمياً واقتصادياً وصحياً وسياسياً خلال العشرين سنة الماضية، ولكن الوضع النسبي لتمكين المرأة في الدول العربية كان متواضعاً قياساً بالمجموعات الدولية الأخرى باستثناء مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء.

إن أكثر مؤشرات تمكين المرأة تأثيراً في التنمية كان التمكين الصحي أولا يليه التمكين التعليمي. لم يظهر للتمكين الاقتصادي أهمية تذكر في التنمية الاقتصادية في اغلب الدول العربية. في حين كانت التنمية الاقتصادية محدداً للتمكين الاقتصادي للمرأة في أكثر الدول العربية.

مضامين السياسة الاقتصادية: التأكيد على أهمية المضي بخطى متسارعة في ميدان تمكين المرأة تعليمياً وصحيا لتحقيق تقدم في التنمية الاقتصادية. وتركيز الاهتمام بالتمكين التعليمي والصحي كونهما الأكثر تأثيرا بمستوى التنمية الاقتصادية.

المصادر:

المصادر العربية:

١. الدراغمة، تمام جميل عمر، (٢٠١٤)، فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات السنوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين:
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Tamam%20Draghmeh_0.pdf

٢. يونس، مفيد ذنون، (٢٠١١)، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

المصادر الاجنبية:

1. Dollar, David & Roberta Gatti, (1999), Gender Inequality, Income, and Growth: Are Good Times Good for Women? Policy Research Report on Gender and Development Working Paper Series, No. I, pages 1-40.
2. Duflo, Esther, (2012), Women Empowerment and Economic Development, Journal of Economic Literature 2012, 50(4), Pages: 1051–1079.
3. Klasen, Stephan, (1999), Does Gender Inequality Reduce Growth and Development? Evidence from Cross-Country Regressions, Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, No.7, Pages 1-36.
4. Morrison, Andrew, et.al, (2007), Gender Equality, Poverty and Economic Growth, Policy Research Working Paper 4349, The World Bank, Gender and Development Group, Poverty Reduction and Economic Management Network, Pages 1-54.
5. Saqib, Najia, et.al, (2016), Women Empowerment and Economic Growth: Empirical Evidence from Saudi Arabia, Advances in Management & Applied Economics, vol. 6, no. 5, Pages 79-92.
6. Syomwene, A, & Kindiki, J. N., (2015), Women education and economic development in Kenya: Implications for curriculum development and implementation processes. Journal of Education and practice, 6(15), pages: 38-43.
7. UN, 1995, the World's Women 1995, Trends and Statistics, United Nations, New York.
8. World Bank, World Development Indicators, 2017.